الهاجري أكد أن الإضراب حق مشروع ودعا الأعضاء للالتفاف حول النقابة

نقابة «الكويتية»: عفواً للمسافرين.. الإضراب ينطلق غداً والأذينة يناشد موظفيها عدم تعطيل مرفق حيوي

م.سالم الأذينة

عبدالله الهاجري

أعرب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها عبدالله الهاجري عن «بالغ أسف مجلس إدارة النقابة واعتذاره الشديد لمسافري الخطوط الجوية الكويتية على ما قد يلحقهم من ضرر بسبب الإضراب الشامل المزمع عقده الساعة الثامنة من مساء غد السبت بناء على قرار الجمعية العمومية غير العادية للنقابة المنعقدة يوم الثلاثاء الماضي».

وأضاف: «اننا دعاة حقوق ولسنا دعاة تأزيم وأن من أوصلنا لهذه النتيجة هي الحكومة بخرقها لجميع العهود والوعود وتنصلها من عقد الاتفاق الموقع والموثق والمعتمد الذي يشتمل على زيادات وبدلات العاملين بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها في سابقة خطيرة تمثل انتهاكا صارخا للدستور والقانون وجميع القوانين الدولية والمعايير الإنسانية مما يعد عبثا بحقوق العاملين وإهدارا لمكتسباتهم ووأدا لطموحهم ومستقبلهم الوظيفي». ورافضا في الوقت نفسه «تعاطي الحكومة مع حقوق العاملين ومكتسباتهم كعطايا وهبات تمنح لا حقوق مشروعة تنتزع». وموضحا أن «الإضراب حق مشروع وأصيل للنقابة وليس عملا من الفوضى وإشاعة الخلافات وخلق أجواء من التأزيم السياسي وعدم استقرار اقتصادي فالنقابات تكفل حقوق منتسبيها ومعنية بالدفاع عنهم

وزير المواصلات كشف عن شعوره بمعاناة الموظفين وسعيه جاهدا لتحقيق مطالبهم المشروعة

وتبني مطالبهم العادلة والمشروعة ولكن ماذا تفعل مع انعدام مبدأ العدالة وعدم المساواة وإلغاء معايير تكافؤ الفرص بما يحمل الحكومة المسؤولية كاملة؟ فهي جعلت الأمور تسوء ويصل الوضع إلى ما وصل إليه من تدهور حمل معه أعلى وأوضح معاني الإحباط واليأس، وهذا ما جعل النقابات المهنية تنتفض انتفاضة شبه جماعية في إصرارها على مطالبها ودعواتها الإضرابية».

ولفت الهاجري إلى أن الإضراب حق مشروع كفله الدستور بنص المادة (177)، وهو من الحقوق النقابية وهي حقوق إنسانية لا يملك أحد أيا كان تجريد الإنسان منها، ولا يجوز لتشريع أن يتعدى عليها، كذلك نصت المادة (11) من اتفاقية منظمة العمل العربية رقم 3 لسنة 77 عن الحريات والحقوق النقابية على أن: «للعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح». ومتوعدا بعدم الرجوع عن قرار وخطة الإضراب والتي يترتب عليها حدوث شلل كامل في حركة الطيران التابعة للمؤسسة مما ينتج عنه خسائر تقدر بنحو مليون دولار لكل أربع ساعات تمر من توقف المؤسسة عن العمل، متهما الحكومة بنزع الحقوق المشروعة التي سبق وأقرتها لموظفي المؤسسة والشركات التابعة لها، ومشددا على أن الاستمرار في الإضراب سينتج عنه هروب الشركات التي تخدمها «الكويتية»، مجددا تحميل كل من الحكومة وديوان ومجلس الخدمة المدنية لكل هذه الخسائر بسبب تعنتهم في منحهم مستحقاتهم.

وختاما، توجه الهاجري لجموع العاملين بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها بأن يتكاتفوا ويلتفوا حول نقاباتهم ويقفوا خلفها ليشكلوا سدا منيعا في حماية حقوقهم ومكتسابتهم.. مع مراعاة الالتزام الكامل بفن التعامل مع الجمهور والمسؤولين ملتزمين بأقصى درجات ضبط النفس وعدم الانجراف نحو محاولات تحويل الإضراب الراقي المشروع إلى عشوائية وفوضى فالإضراب هو وسيلة وليس غاية لإقرار هذه الحقوق التي سلبت وعبث بها.

وفي رد حكومي، ناشد وزير المواصلات م.سالم الأذينة موظفي مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية العدول عن الإضراب المزمع القيام به غدا السبت.

وقال الأذينة في تصريح للصحافيين إنه شخصيا يشعر بمعاناة هؤلاء الموظفين ويتعاطف معهم ويسعى جاهدا إلى تحقيق مطالبهم المشروعة، لافتا إلى ان هذه المطالب لا يمكن ان تتحقق مباشرة او بقرار يصدره، بل الأمر يحتاج إلى التنسيق بين جهات أخرى لاتخاذ القرارات المناسبة.

وأضاف أنه يقدر مطالب موظفي «الكويتية» هذا التقدير الذي ينبع من كونه كان موظفا في وزارة المواصلات يؤرقه ما يؤرق زملاءه لكن العمل لا يمكن أن يسير إلا في بيئة هادئة ليتمكن المسؤولون من اتخاذ القرار الصائب الذي يخدم الوطن والمواطن.

ودعا الأذينة موظفي «الكويتية» إلى اتباع الطرق المشروعة لنيل الحقوق والحصول على المكتسبات بما يخدم المصلحة العامة للوطن ودون تعطيل لمرفق من المرافق الهامة والحيوية في الدولة.

واختتم الوزير بقوله إن الوطن لا يستحق أبدا أن يقابل عطاؤه لنا بإضراب هنا وآخر هناك فالوطن في حاجة إلى سواعد وجهود أبنائه ليستمر في طريق النهضة الشاملة والتنمية المرجوة التي دعا إليها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

● فرج ناصر

«القانونيين»: لن نتنازل عن حقنا في الزيادات وتعديل المسميات الوظيفية

المتحدثون في اعتصام «القانونيين»

صرح رئيس مجلس ادارة نقابة القانونيين حمد الوردان نيابة عن مجلس الادارة بأن كل ما قاله احد مسؤولي ديوان الخدمة المدنية حول الزيادات عار من الصحة.

وتابع، في تصريح صحافي عقب اجتماع القانونيين مساء اول من امس في مقر الاتحاد العام لعمال الكويت، انه ليست هناك زيادة عشوائية الا في مخيلة بعض القيادات التي اعطت كل ما لديها وليس لديها اي جديد ومازالت تعيش في زمن السبعينيات.

وان اي زيادة ليست منة من الديوان او وزارة مالية وانما هي حق للموظفين الكويتيين كونهم شركاء في التنمية، والكلام عن ان هذه الزيادات تستهلك الميزانية «مأخوذ خيره» فلستم احرص من المواطنين على ثرواتهم.

واضاف: بالحسبة البسيطة جدا اذا كان لدينا 300 الف شخص في سوق العمل وعددنا لم يتجاوز المليون وتوجد لدينا بطالة تقدر بلاثين الفا، والعمالة الوافدة عددها تعدى المليونين، ولا نجد منهم عاطلا عن العمل هل هذه هي التنمية الحقيقية، ام في تنمية الافراد واعادة هيكلة الديوان واحالة المسؤولين الى التقاعد والعدالة بين الموظفين واعطاء الناس حقوقها وليس من حق مجلس الخدمة المدنية زيادة العمالة الوافدة لأنه غير مختص لأنهم اتوا بناء على عقود وليسوا على كادر الوزارات فالموظفون الكويتيون اولى.

اما بخصوص العشوائية، فنحن كنقابة للقانونيين وجهنا كتابا لرئيس مجلس الامة للتحقيق في اموالنا التي تم صرفها من قبل وزير المالية ورئيس ديوان الخدمة المدنية بقيمة 300 دينار وتصرف بأثر رجعي من سنة 2006 لقيادات وزارة المالية وننتظر رد رئيس مجلس الامة.

اما بالنسبة لزياداتكم هذه فهي لم تطالب بها نقابة القانونيين ونحن طالبنا بحقنا ولا نريد اكثر منه ولا اقل وهو مسمياتنا الوظيفية ومساواتنا مع زملائنا في الفتوى والبلدية والتحقيقات فهذا حقنا كفله لنا الدستور ولا يحق للديوان ومجلس الخدمة المدنية تجريدنا منه ولن نتنازل عنه.

● أسامة أبوالسعود

جانب من القانونيين المشاركين في الاعتصام

«الخطوط الكويتية» تعلن عن بدائل للمسافرين

اعلنت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية انه نظرا لقرار نقابة العاملين بالمؤسسة والشركات التابعة لها الاضراب عن العمل في مطار الكويت الدولي اضرابا شاملا ومفتوحا اعتبارا من يوم السبت 17 الجاري الساعة الثامنة مساء وحتى اشعار آخر، فإن مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية تعتذر لعملائها عن تقديم خدماتها وتوقف تشغيل رحلاتها لهذا الامر الخارج عن ارادتها حيث سيتم توفير الخيارات التالية:

1 ـ جميع الحجوزات بغرض العلاج الطبي خارج الكويت سيتم تقييم الحالة من المؤسسة واعطائهم البدائل منها تغيير موعد السفر او التحويل الى شركات طيران اخرى.

2 ـ الركاب الحاصلين على تذاكر ولم يبدأوا رحلاتهم بعد سيسمح لهم باسترجاع قيمة التذاكر او تأجيل موعد السفر الى حين عودة التشغيل.

3 ـ المسافرون الذين بدأوا رحلاتهم ولديهم تذكرة عودة يمكنهم تغيير موعد العودة او تحويل تذاكرهم الى شركات طيران اخرى.

متمنين منكم تقبل اعتذارنا لتوقف خدماتنا لاسباب خارجة عن ارادتنا ولمساعدتكم رجاء الاتصال على رقم 171 او التفضل بزيارة مكاتب مبيعات المؤسسة او مكاتب السفر المعتمدة.

وان المؤسسة ستقوم باعادة التشغيل بمجرد الانتهاء من الاضراب حسب الجدول الزمني للرحلات.

أشاد بتجاوب رجال الجمارك مع الإضراب لليوم الثالث وحمّل الحكومة مسؤولية ما يحدث

العنزي: خروج أي باخرة خلال إضراب الجمارك يسمح بالتهريب

صورة تعبر عن نفسها بعد اضراب موظفي الجمارك

الحركة شبه متوقفة وتبدو لافتة «نعتذر لعدم خدمتكم.. اضراب شامل» (سعود سالم)

أعلن رئيس نقابة العاملين في الجمارك أحمد العنزي استمرار إضراب العاملين في الجمارك لليوم الثالث على التوالي، مشيدا برجال الجمارك الذين أضربوا عن العمل بنسبة 100٪.

وقال: إن رجال الجمارك حرصوا على استثناء المسافرين والحالات الخاصة والطبية، مؤكدا انه إذا ظلت الحكومة في تجاهل المطالب سيلحق الإضراب بالمسافرين أيضا.

وأضاف ان الباخرة النفطية الوحيدة التي خرجت من الميناء، خرجت بقرصنة جمركية حيث لم يوقع عليها أي مفتش جمركي، معتبرا ذلك نوعا من الفوضى.

وأوضح أن هناك اجراءات جمركية، منها ان يوقع مفتشو الجمارك على دخول أو خروج أي باخرة إلا ان تلك الباخرة خرجت بتوقيع المدير، ما يعتبر قرصنة، محذرا من أن مثل ذلك قد يؤدي إلى تهريب بعض الأشياء لأن مفتشي الجمارك لم يقوموا بإجراءات التفتيش بسبب الإضراب.

وألقى العنزي بالمسؤولية على الحكومة واتهمها بأنها مسؤولة عن الفوضى بعنادها.

وأضاف ان الجمركيين من أشد الناس حرصا على الوطن ومصلحته، رافضا أن يزايد أحد عليهم في ذلك، لافتا إلى أن رجال الجمارك كانوا ينجزون يوميا ما يزيد على 3 آلاف بيان جمركي، وقد توقف كل ذلك بسبب الإضراب، متمنيا ألا تصل الأمور إلى طريق مسدود ويعلنون الإضراب الشامل الذي لن يستثني احدا.

من جهته، أكد رئيس نقابة العاملين في وزارة العدل أحمد الهذال رفض النقابة للزيادات التي أقرها مجلس الخدمة المدنية مؤخرا، لافتا إلى انها لم تشمل جميع موظفي العدل وشملت 9 وظائف فقط، مشددا على ضرورة أن تشمل الزيادات جميع المواطنين المعينين في الجهاز المعاون للقضاء.

وأضاف أنه التقى رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن الذي أكد له أن الزيادات التي أقرت تتراوح بين 60 و400 دينار للعاملين في «العدل»، لكنها لم تشمل سوى الحاصلين على دبلوم وما فوق ولم تشمل الثانوية العامة والأدنى منها.

وأضاف الهذال أنه طالب الزبن بأن تشمل الزيادات الحاصلين على الثانوية العامة والأدنى منها نظرا لأنهم جميعا معينون على الباب الخامس، في الجهاز المعاون للقضاء وجميعهم في وظائف حساسة لها أهميتها من حاجب المحكمة إلى أعلى وظيفة في هذا الجهاز.

وأشار إلى أن الزبن رفض شمول الجميع بالزيادات التي أقرت مبررا ذلك بأنه يثقل ميزانية الدولة.

واشار الهذال الى أن هذا يتعارض مع مبدأ العدل والمساواة الذي يحرص عليه سمو رئيس الوزراء، لافتا إلى مقابلته مع سمو الشيخ جابر المبارك مؤخرا، حيث عرض على سموه مطالب العاملين في وزارة العدل موضحا أن الزيادات المطلوبة عادلة لأن هناك جهات أقل أهمية من الجهاز المعاون للقضاء صرفت لها كوادر.

وناشد الهذال المسؤولين تحقيق مبدأ العدل والمساواة معتبرا أن إقرار زيادات لـ 9 وظائف واستبعاد باقي الوظائف يعتبر ظلما بينا لا تقبل به النقابة.

وأعلن أن العاملين في الجهاز المعاون للقضاء سيبدأون إضرابا لمدة ساعتين في قصر العدل يوم الإثنين المقبل، وسيتم تصعيد الإضراب بالتنسيق مع الاتحاد الوطني ليشمل كل المحاكم والإدارات التابعة لها.

وأوضح أن الاتحاد الوطني قام بتوجيه كتاب إلى سمو رئيس الوزراء بالتعديلات المقترحة على الزيادات الأخيرة من قبل الاتحاد الوطني شمل مطالب العاملين في وزارة العدل، مناشدا سموه النظر إلى أبنائه العاملين في هذا القطاع الهام، حيث ان العاملين في الجهاز المعاون للقضاء إذا أخل أحدهم بواجباته يتم محاسبته بقانونين قانون الخدمة المدنية وقانون تنظيم القضاء، وهناك كثيرون تم تحويلهم إلى النيابة وإلى المحاكم وحكم عليهم في قضايا إدارية بسيطة ما جعل هذه الوظائف طاردة بسبب انعدام المزايا المالية وفقدان الأمن الوظيفي بالإضافة إلى العقوبات القاسية.

أحمد العنزي

الهذال: العاملون في الجهاز المعاون للقضاء سيبدأون إضراباً لمدة ساعتين في قصر العدل يوم الإثنين المقبل

تعطيل الجلسات يومياً ستكون له توابع كالزلزال

وحول الإضراب بين الهذال أن تعطيل الجلسات إداريا له توابع كالزلزال، منها تعطيل القضايا شهرا أو شهرين، ولذلك جاء قرار الجمعية العمومية بأن يكون الإضراب جزئيا حتى لا يضيع حق المتقاضين، وتسيير هذا المرفق العام للقضايا الضرورية، مشيرا الى ان هناك قضايا قد تشطب بسبب توقف هذا الجهاز عن العمل.

● أسامة أبوالسعود